اختتام أعمال اللجنة الوزارية اليمنية العمانية في مسقط

التوقيع على اتفاقيات تعاون في المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحة والاستثمار

الجانبان يؤكدان الحرص على تنمية وتوسيع جوانب التعاون وتعزيز مستوى الشراكة

■ ،، مسقط/سبأ

وقع أمس بالعاصمة العمانية مسقط على محضر اجتماعات الدورة الحادية عشرة للجنة الوزارية اليمنية العمانية المشتركة التي عقدت على مدى يومين بمسقط برئاسة وزير النقل خالد ابراهيم الوزير ووزير النقل والاتصالات العماني الدكتور خميس بن مبارك العلوي.

وتضمن المحضر الذي وقعه وزيرا النقل رئيسا الجانبين في اللجنة المشتركة في البلدين الاتفاق على تعزيز مجالات التعاون المشترك بين البلدين في المجالات التجارية والاقتصادية والاستثمارية والزراعية والاتصالات والثروة السمكية والصحة العامة والسكان.

كما تضمن التعاون في مجال الشئون البحرية من خلال الاتفاق على تنسيق الجهود المبذولة بين البلدين لمكافحة ظاهرة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، وكذا تفعيل التعاون بين رجال الأعمال في البلدين من خلال مجلس رجال الأعمال اليمني العماني المشترك.

كما وقع الجانبان في ختام أعمال الدورة على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم للتعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال التعاون التربوي والتعليمي، تتضمن إقامة علاقات التعاون الثنائية بين المؤسسات التربوية والتعليمية المتناظرة في كلا البلدين، بالإضافة إلى تشجيع تبادل الكتب والمناهج الدراسية والنشرات الإحصائية وكذلك تنسيق الجهود في ميادين التعاون الثقافي العربي والإسلامي والدولي فيما يتعلق بأنشطة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال الشؤون القانونية تتضمن أن تتبادل وزارتا الشؤون القانونية في البلدين تجاربهما وخبراتهما في المجالات القانونية، بالإضافة إلى عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات المشتركة حول مختلف القضايا والمسائل القانونية.

وفيما أكد الجانب العماني على مواقف السلطنة قيادة وحكومة وشعبا الداعمة لوحدة اليمن وأمنه واستقراره، أبدى الجانب اليمني امتنان الجمهورية اليمنية لمستوى التعاون الأخوي بين البلدين الشقيقين، لاسيما مواقف ودعم السلطنة لجهود التنمية في اليمن.

وأكد الجانبان في ختام أعمال اللجنة الوزارية اليمنية العمانية المشتركة حرصهما على تنمية وتوسيع جوانب التعاون الأخوي بين البلدين الشقيقين، اليمن وسلطنة عمان، في كافة المجالات وأن تنقل علاقات التعاون نقلة نوعية من خلال تحقيق مضامين الاتفاقيات والبروتوكولات إلى الواقع العملي لما من شأنه ترجمة تطلعاتهما المشتركة لرفع مستوى التعاون والشراكة القائمة بين البلدين والشعبين الجارين الشقيقين وتذليل أي صعوبات أو معوقات تعترض ذلك.

ميناء الحاويات يستقبل ١٢٠٠ حاوية بضائع للاستهلاك المحلي

■ ،،عدن/سبأ

وصلت ميناء الحاويات أمس ناقلتا الحاويات كوسكو التي تحمل الجنسية الصينية والناقلة كوتا بركات الأمريكية وهما من أضخم السفن العملاقة التي يستقبلها ميناء الحاويات، حيث يتراوح طولهما ما بين ٢٦٢ إلى ٢٢٠ متر.

وأفاد مصدر ملاحي في ميناء عدن لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن ناقلتي الحاويات الواصلتين من موانئ عالمية أفرغتا ما يقارب ألفا و٢٠٠ حاوية بضائع وأدوات متنوعة للاستهلاك المحلي واقلت نحو ٦٧ حاوية الصادرات اليمنية مثلجة من الأسماك إضافة إلى القطن.

يذكر أن ميناء الحاويات بعدن استقبل خلال شهر يناير المنصرم ٣٠ سفينة حاويات أفرغت ١٥ ألفا و٧٠٠ حاوية بضائع متنوعة للاستهلاك المحلي.

بزيادة سنوية تجاوزت ٢٩٠ ألف هكتار

١,٥ مليون هكتار المساحة المزروعة بحسب مصادر الري خلال العام الماضي

■ ،،كتب/ منصور أحمد

، بلغ إجمالي المساحة المزروعة بمختلف المحاصيل النباتية خلال العام الماضي ٢٠١٠م بحسب مصادر الري حوالي مليون و٥٧٩ ألفا و٨٥٥ هكتارا.. مقابل مليون و٢٨٩ ألفا و٧١٩ هكتارا في العام السابق ٢٠٠٩م.. مسجلة زيادة وصلت إلى نحو ٢٩٠ ألفا و١٣٦ هكتارا وبمعدل نمو سنوي بلغ ٢٢,٤٪.

وأوضحت بيانات إحصائية صادرة عن الإدارة العامة للإحصاء الزراعي حصلت عليها " الثورة " فإن المساحة المحصولية بحسب مصادر الري بمياه الأمطار تصدرت المساحة المروية عبر التدخل البشري بأنواعه وذلك بحوالي٨٨٤ الفا و٧١٩ هكتارا في ٢٠١٠م ارتفاعا من نحو ٦١٩ ألفا و٦٦ هكتارا في العام السابق بزيادة بلغت ٢٦٥ ألفا و٦٥٣ هكتارا وبمعدل نمو سنوي ٤٢,٩٪ تلتها المساحة المروية عن طريق مياه الآبار بنحو ٣٣١ ألفا و٧٧٠ هكتارا ارتفاعا من حوالي ٤١٢ ألفا و٧١١ هكتارا في ٢٠٠٩م ، فيما ارتفعت المساحة الزراعية المروية بمياه السيول من ١٢٨ألفا و٩٧٢ هكتارا إلى ٢٥٢ ألفا و٧٧٩ هكتارا في العام الماضي . وتراجعت المساحة المحصولية والمروية بمياه السدود والحواجز من نحو ٨٦ ألفا و٤١١ هكتارا في العام السابق إلى ٥٣ ألفا و٧١٠ هكتارات في ٢٠١٠م .

ووصلت المساحة المروية بالغيول إلى حوالي٣٦ ألفا و٣٣٩ هكتارا العام الماضي ارتفاعا من نحو ٢٥ ألفا و٧٩٣ هكتارا في ٢٠٠٩م ، أما المساحة المزروعة بالمياه المنقولة بالسيارات فبلغت العام الماضي حوالي ١٨ ألفا و٩٥٧ هكتارا ، مقابل ١٥ ألفا و٤٧٧ هكتارا في ٢٠٠٩م والأخرى ألفا و٥٨١ هكتارا.. ومن خلال البيانات السالفة فإن المساحة المروية بمياه الأمطار مثلت قفزة كبيرة خلال العام الماضي، وذلك نتيجة زيادة الأمطار الساقطة في الموسم الماضي وخاصة على المرتفعات الجبلية التي تعتمد الزراعة فيها على مياه الأمطار، لذلك نجد أن المحاصيل الزراعية التي تزرع بصورة رئيسية فيها سجلت في نفس الفترة نموا جيدا في الكمية وخاصة في محاصيل الحبوب مثل الذرة الرفيعة والدخن والشعير والذرة الشامية . صورة أراضي زراعية

وضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية بتكلفة ٥٨ مليون ريال بالحديدة..

توزيع عقود تمليك لقطع أراضٍ سكنية لـ٥٣١ مستفيداً من ذوي الدخل المحدود

■ ،،الثورة/ يحيى كرد

وزع أمس بمحافظة الحديدة مشروع المشقني السكني المرحلة الثانية من المربع الثاني والمربع الأول من المرحلة الثالثة عقود تمليك قطع أراضٍ سكنية لـ٥٣١ مستفيداً من ذوي الدخل المحدود بنظام التقسيط والدفع المسبق من موظفي الدولة بالقطاعين المدني والعسكري والخاص.

وفي حفل التوزيع الذي حضره الدكتور الحسن الطاهر وكيل المحافظة وعدد من مدراء عموم المكاتب التنفيذية وأعضاء المجلس المحلي والقيادات العسكرية والمستفيدين أشاد حسن أحمد هيج أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة بالنجاح الكبير الذي حققه مشروع المشقني السكني الذي يأتي ثمرة لدعم القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية الذي يولي مثل هذه المشاريع التي تعني بذوي الدخل المحدود اهتماماً خاصاً.

منوها بأن مشروع المشقني يأتي في المرتبة الثانية بعد مشروع الصالح السكني لذوي الدخل المحدود المكون من ٣٣ برجا ضم ٦٨٠ شقة سكنية بتكلفة ثلاثة مليارات ريال وسيسهم المشروع بشكل كبير في توفير مساكن لذوي الدخل المحدود بالمحافظة والحد من الإيجارات.

مؤكداً على دعم قيادة المحافظة لكافة المشاريع الاستثمارية الجادة والحقيقية التي تساهم في تنمية وتطوير المحافظة والحد من البطالة.

كما ألقيت كلمتان من قبل الأخوين عبده مناجي المشقني عن رئيس المجموعة وفؤاد الرمادي مدير المشروع، أشارتا إلى أن نجاح هذا المشروع السكني الاستثماري الكبير على ارض الواقع والذي نوزع اليوم مرحلة من مراحله السكنية البالغة ٥٩ معاداً حظي ويحظى بدعم متواصل من القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية وقيادة المحافظة والجهات المختصة ,والذي سيسهم في التخفيف من معاناة ذوي الدخل المحدود من الإيجارات .

بعد ذلك قام الدكتور الحسن الطاهر وكيل المحافظة ومعه الأخ عبده المشقني القائم بأعمال رئيس المجموعة وفؤاد الرمادي مدير المشروع ومدراء المكاتب التنفيذية بوضع حجر الأساس لإنشاء مركز صحي ومدرسة أساسية ومسجد داخل المشروع وتسويرها بتكلفة (٥٨) مليون ريال بتمويل من المجلس المحلي بالمحافظة.

هيكلة وتنظيم الجمارك الحديث

❑ في عالم أصبح اليوم اقتصادياً بالدرجة الأولى ومعلوماتياً بالدرجة الثانية - يحكمه ويتحكم فيه نظام معولم - أضحت في ظله معظم نظم وهياكل وأدوات إدارة أغلب الهيئات العامة والخاصة المحلية لأي حكومة أو دولة في أي بلد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظم وهياكل وأدوات وإجراءات عالمية، وعلى سبيل المثال لا الحصر مصلحة الجمارك في بلادنا والتي تعد من أهم المؤسسات العامة التنموية والخدمية نجدها منذ وقت مبكر سائرة في مواكبة عصر الجمارك في هيكلية تشريعية متجددة وتنظيمية إدارية وفنية متطورة ونظم فرعية إجراءاتي وآلية إلكترونية عالمية ومنسقة منها تعريفية بما يتوافق ونظم العصر وأدواته ومتطلباته..

خالد عبدالله الهادي

وبلادنا اليوم ممثلة بمصلحة الجمارك عضو عامل في منظمة الجمارك العالمية وتعمل بما يتناسب ومتطلبات الهيئات الدولية ذات العلاقة بالسياسة الاقتصادية الجديدة التي تنفذها ممثلة ببرامج الإصلاح الاقتصادية ولا شك في أن مصلحة الجمارك قد قطعت أشواطاً متقدمة في تنفيذ بناء وإعادة بناء هيكلة عصرية تحت إشراف البنك الدولي وتطبيق النظام الآلي الجمركي العالمي (الأسيكودا) إلى النظام المنسق وأجهزة نظم الأشعة السينية تجاوزت تحديات كثيرة منذ وقت مبكر بما في ذلك مواصلة تطوير نظمها وتشريعاتها وكوادرها البشرية وآلياتها وإجراءاتها التنفيذية تطويراً لخدماتها الجمركية وتنمية مواردها العامة وكل ما من شأنه أن يسهم في دعم الصناعات الوطنية وتشجيع الاستثمار وتطوير حركة الاستيراد والتصدير في إطار تطوير حركة التجارة وحماية المجتمع والبيئة وسلامة الأمن الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي، والبيئي، ويقضي على كل ما هو سلبي ضار ويبرز كل ما هو إيجابي مفيد ولا شك في أن مصلحة الجمارك ذات أهمية كبيرة ومتعاظمة تنبع من خلال جغرافية بيئتها التنظيمية الاستراتيجية بدوائرها (أكثر من ٤٣ دائرة) المنتشرة في أهم منافذ حدود البلد البرية الرئيسية والموانئ البحرية والجوية (المطارات الرئيسية) سور اتصال وتواصل رئيسية بين بلادنا وبقية بلدان العالم وكل ما يدخل إلى البلد ويخرج منه، كما تنبع أهميتها كهيئة تنموية وركيزة اقتصادية ترفد خزينة الدولة بالموارد العامة التي تعول عليها الدولة والمجتمع وتبني واضعة التطلعات البنيوية، التكوينية، التنموية، الخدمية العامة في مشاريع وخطط وبرامج عمل تنفيذية على أساسها، ومع كل هذا لابد من القول أن هناك الكثير من الإصلاحات التي نرى اصطلاحها في مصلحة الجمارك والكثير من الاحتياجات التي تتطلبها التحديات التي تفرض عليها مواجهتها لتصل بكل مجالات عملها إلى المستويات التي نصبو إليها ووصلت إليها أيضاً كثير من هيئات ودوائر جمارك حكومات كثيرة من البلدان الشقيقة والصديقة التي تتقارب وظروف أوضاع بلادنا.

ولعل السؤال في كافة الرؤى والأفكار والأبعاد والسبر في أغوار مختلف مسارب وتفرعات حياة مصلحة الجمارك والبحث في تحديد وتحليل وتقييم جوانب ومستويات فيكشف عن جوهرية حالات واحتياجات ومتطلبات تظهر الحاجة إليها ظاهرة في الواقع ولعل من بين أهمها نورد من وجهة نظر موضوعية واعية وحريصة على الآتي:

● تكثيف جهود تفعيل مهام البناء وإعادة البناء والهيكلة تنظيماً وإدارياً وفنياً ومواصلة تطوير كل منها على مستويات ديوان المصلحة ومكاتبها ودوائر منافذها الجمركية المختلفة وفق مرجعيات وآليات تحديد، تحليل وتقييم مستويات الأداء والكوادر البشرية التنفيذية الإدارية والفنية ومن ثم تقويم يعتمد على الكفاءة، والخبرة، والنزاهة، والمهارة الإنتاجية والإبداعية التخصصية وتكريس جهود وتفعيل دور وتطوير أعمال برامج وخطط وآليات الرقابة والمراجعة الداخلية والإشراف والمتابعة ودعم جهودها لأداء دورها بفعل دؤوب ومثمر ولا ننسى هنا الاستفادة المطلوبة من برامج الهيكلة للخدمات المدنية.

*تكثيف وتفعيل مهام المكتب الفني ومهام إدارة النظام الجمركي (الأسيكودا) والدوائر ذات العلاقة بديوان المصلحة في أعمال التواصل والتنسيق والتعاون العملي مع الهيئة الوطنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وذلك في تكوين وتنظيم وتطوير النظم والهياكل والمعلومات والإجراءات المتعلقة بالصادرات والمستوردات من السلع والبضائع ومواصفاتها وشركاتها الأصلية المنتجة وبلد المنشأ والعمل المنسق وفق خطط وبرامج ومعايير محددة، وواحدة واحدة تسير بارتقاء يلبي الاحتياجات الوطنية ويواجه التحديات ويفي بالمتطلبات العصرية الإقليمية (دول مجلس التعاون الخليجية) والعالمية – منظمتي الجمارك والتجارة العالميتين والجهات والهيئات المانحة والمعنية بالتنمية الإدارية والفنية التقنية والاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد والبنك الدوليين لما من شأنه الإسهام في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادية والبناء التنموي الشامل.

● تكثيف جهود التواصل والتنسيق العملي مع وزارة النقل والهيئة الوطنية لتنظيم شئون النقل في تكوين وبناء تنظيم موانئ بحرية عصرية حديثة ومتطورة ووضع هياكل ونظم ولوائح محددة وواضحة بجلاء تمنع الازدواجية وتتلافى العشوائية وذلك من خلال خطط تنفيذية وآليات وبرامج عمل في إطار قواسم عملية لشراكة وطنية واعية ومسئول كلاً من موقعه ووفقاً لمهامه ومسئولياته.

● إعادة النظر جذرياً في راهن أعمال وخطط وآليات وبرامج عمل مكافحة التهريب التي ينفذها قطاع الضابطة الجمركية والارتقاء بمستويات أعمال المكافحة والتهريب وفق إستراتيجية مكافحة وطنية ومجتمعية شاملة كافة أنواع وأشكال التهريب، ولعل تصورات مشروع إعادة بناء وتنظيم وتطوير إستراتيجية جديدة للمجلس الأعلى لمكافحة التهريب أعده كاتب السطور ورفعها في وقت سابق إلى معالي وزير المالية رئيس المجلس الأعلى لمكافحة التهريب يمكن الاستفادة منها كثيراً لما تضمن من أفكار نموذجية ورؤى فذّة في برامج وخطط تنفيذية طموحة قابلة للتنفيذ العملي.

● تكثيف جهود التواصل والتنسيق والتعاون العملي مع مختلف المنظمات العالمية ذات العلاقة والارتباط والهيئات الدولية والمانحة مشاريع نظم وأجهزة وأدوات فنية ودورات تأهيلية وتدريبية جمركية عصرية حديثة ومتطورة واقتناص الفرص المتاحة فعلاً في الحصول على هذه المتطلبات العصرية اللازمة لكافة مجالات عمل الجمارك في العصر الحديث والتي تعد اليوم من التحديات التي تواجهها الإدارة الجمركية التي لا ينقصها سوى البحث عنها والسعي إليها والحصول عليها دون عناء ومشقة وإنما قليل جهد ومثابرة وإدراك وطني وإحساس بالمسئولية تعزيزاً لنقاط القوة الموجودة في بيئة العمل الجمركي الداخلية وإزالة نقاط الضعف الموجودة.

*** استشاري وخبير المكتب الفني بمصلحة الجمارك**

مؤشرات اقتصادية

وسط ترقب لاستمرار التداعيات على مستقبل الاستثمار

اضطرابات مصر تكبد البورصات العربية ٤٩ مليار دولار

■ ،،ذكر تقرير اقتصادي متخصص أن أحداث مصر كبدت الأسواق العربية ٤٩ مليار دولار في أيام.

وفي متابعة للتطورات الإقليمية والأزمات السياسية التي مرت بها بعض الدول العربية، وعلى وجه الخصوص مؤخراً في مصر وتونس، قامت إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول بإصدار تقرير يهدف إلى تحليل وإلقاء الضوء على مدى تأثير هذه الأزمات على أداء الأسواق المالية منذ بداية عام ٢٠١١، كما يتناول التقرير مدى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول وعلى المنطقة بشكل عام.

وبحسب التقرير الذي نقلته وسائل إعلام كويتية، فإن التقرير يرى أن هناك تأثيراً للأزمات المالية و السياسية على أداء الأسواق المالية في دول الخليج وشمال إفريقيا.

فبعد مرحلة الشفاء التي كانت تمر بها معظم هذه الأسواق خلال السنة الماضية وبداية السنة الحالية عادت لتشهد بداية أزمة سياسية قد يكون تأثيرها سلباً على اقتصاديات دول المنطقة نظراً لأهمية جمهورية مصر العربية من الناحية الجغرافية والاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

ويقول التقرير إن النتائج الاقتصادية للأزمة الراهنة التي تعيشها بعض الدول العربية تختلف عن الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ في نطاقها الجغرافي وتشعباتها، حيث تعتبر غير مسبوقة في عمقها وتأثيرها الحاد على الاقتصاد في الدول التي تشهد تلك الأزمات بشكل مباشر، وعلى أسواق المال في دول الخليج، من خلال استثماراتها في تلك الدول، خصوصاً الاستثمارات المالية والسياحية في مصر.

ومع بداية الأزمة السياسية في مصر شهدت معظم الأسواق المالية في دول الخليج وشمال إفريقيا انخفاضاً حاداً في مؤشراتها المالية، لتنخفض القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بشكل كبير تحديداً في الأيام الخمسة الأخيرة من يناير الماضي فقد خسرت الأسواق المالية العربية نحو ٤٩ مليار دولار أمريكي خلال الفترة نفسها، وبنسبة انخفاض بلغت ٥٪ لتصل إلى ٩٤٢ مليار دولار أمريكي في ٣١ يناير ٢٠١١م.

الإطار التنظيمي للبنك المركزي الخليجي لم يتحدد بعد

المعراج: الجهاز التنفيذي للنقد الخليجي يستكمل تشكيله خلال ٢٠١١م

■ ،،قال محافظ مصرف البحرين المركزي ونائب رئيس المجلس النقدي الخليجي رشيد المعراج إن الدول الأربع الأعضاء في مشروع الوحدة النقدية الخليجية في طور تأسيس الجهاز التنفيذي الخاص بالمجلس النقدي الخليجي بغية التحضير لمشروع إنشاء البنك المركزي الخليجي، متوقعاً تشكيل الجهاز التنفيذي بشكله النهائي خلال العام الجاري.

وأضاف في تصريحات على هامش افتتاح سوق البحرين المالي " :BFXلم نحدد الإطار التنظيمي للبنك المركزي الخليجي بعد، دخلنا الآن بموضوع مجلس النقد الذي يقع على عاتقه التحضير للخطوة القادمة، نحن في بداية تأسيس المجلس النقدي ووضع اللوائح التنظيمية لعمل المجلس وتشكيل الجهاز التنفيذي، ونعمل مع الدول الأعضاء الأخرى بشكل لصيق للمضي قدماً بهذا المشروع مع قطعنا أشواطاً كبيرة بهذا الشأن" .

وبحسب جريدة الوطن البحرينية قال المسؤول البحريني إنه ينتظر أن يتم تشكيل الجهاز التنفيذي من أبناء الدول الأعضاء "السعودية، الكويت، قطر، والبحرين" في الاتحاد النقدي، والذي يتكون من الرئيس التنفيذي للمجلس الذي سيعمل بدوره في تعيين الكوادر التنفيذية الإدارية وغيرها في المجلس ليقوم بالجوانب الإدارية كافة، بحيث يكون دور مجلس الإدارة إشرافياً، فيما يتولى المجلس التنفيذي وضع الخطط وتنفيذ القرارات المتعلقة بالمجلس النقدي.

مهددا بمزيد من الإضطرابات عربيا

مستوى قياسي لمؤشر الفاو للغذاء

■ سجل مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) لأسعار المواد الغذائية مستوى قياسيا جديدا متجاوزا الذروة التي بلغها في العام ٢٠٠٨م حينما أثار ارتفاع أسعار الغذاء أعمال شغب في عدة دول.

وبلغ المؤشر الشهر الماضي مستوى ٢٣٠,٧ نقطة ارتفاعا من مستوى ٢٢٣,١ نقطة التي سجلها في ديسمبر الماضي، وبذلك يواصل المؤشر ارتفاعه للشهر السابع على التوالي.

ومستوى المؤشر الذي بلغه الشهر الماضي يعد الأعلى على الإطلاق منذ بدء تسجيل البيانات عام ١٩٩٠م ويضم المؤشر الذي يقيس التغيرات الشهرية في أسعار سلة غذاء من الحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر.

ومن شأن ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء أن يفاقم الأوضاع في المنطقة العربية التي تشهد أجزاء منه اضطرابات، حيث تعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية الشرارة التي أشعلت انتفاضات شعبية في كل من تونس ومصر، كما تشهد دول مثل الجزائر واليمن والأردن مظاهرات تطالب بخفض الأسعار وإصلاحات سياسية.

من جهته اعتبر رئيس البنك الدولي روبرت زوليك قبل صدور بيانات فاو أن العالم يواجه طائفة واسعة من الأسعار المتزايدة للأغذية والسلع الأولية وأنه ينبغي لمزيد من البلدان أن تدرك ضرورة مكافحة الغلاء وتقلب الأسعار.

وطالب زوليك زعماء مجموعة العشرين بإعطاء أولوية لمعالجة صعود أسعار المواد الأولية خاصة السلع الغذائية.

وأشار إلى أن التقلب المتزايد لأسعار الغذاء يعرض الفقراء في مختلف دول العالم للخطر خاصة في البلدان النامية.

ونصح المسؤول الدولي البلدان النامية بالعمل على زيادة زيادة إنتاجها للغذاء تلبية للطلب المتزايد.

ولفت إلى أن زيادة استهلاك السكر واللحوم في الاقتصاديات الناشئة السريعة النمو هو عامل رئيسي برفع الأسعار مقارنة بمستوياتها في أزمة ٢٠٠٨م.